

أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ .. ومكافحة الإرهاب

د. أميرة محمد عبد الحليم
خبيرة بمركز الأهرام للدراسات السياسية
والإستراتيجية

مقدمة

ظهرت فكرة إنشاء أجندة للطموحات الأفريقية يتم تحقيقها خلال السنوات المقبلة في إطار الاحتفال بمرور ٥٠ عامًا على إنشاء المنظمة القارية في مايو ٢٠١٣، حيث وقع القادة إعلانًا حددوا خلاله طموحات وآمال الأفارقة، وخلال القمة الأفريقية الرابعة والعشرون التي عقدت في يناير ٢٠١٥ بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، تبني القادة الأفارقة أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠١٥-٢٠٦٣.

وتمثل هذه الأجندة إطارًا استراتيجيًا للتحويل الاجتماعي الاقتصادي بالقارة خلال ٥٠ عامًا، فتشير إلى رؤية جديدة للتنمية سوف تعزز من قدرة الأفارقة على استخدام الموارد المتوافرة بشكل كامل وفعال لتنميتها، وتتضمن مبادرة الـ ٥٠ عامًا العديد من الأهداف، فالهدف الرئيسي لها هو تشجيع الأفارقة على السيطرة على مشكلاتهم وأخذ زمام المبادرة لحلها، وأن يقوموا بأنفسهم ببناء قارة مزدهرة.

وتبني أجندة ٢٠٦٣ الأفريقية وتسعى نحو الإسراع في تنفيذ المبادرات القارية الماضية والحالية والخاصة بالنمو والتنمية المستدامة، حيث تعتمد بعض هذه المبادرات على خطة عمل لاجوس ومعاهدة أبوجا، وبرنامج الحد الأدنى من التكامل (the minimum integration programe)، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PID)، وبرنامج التنمية الزراعية الأفريقي الشامل (CAADP)، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD)، والخطة والبرامج الإقليمية والوطنية، كما أنها مبنية أيضًا على أفضل الممارسات الوطنية والإقليمية والقارية.

كما تسعى رؤية الاتحاد الأفريقي لخطة ٢٠٦٣ أو الرؤية التوجيهية نحو إيجاد أفريقيا موحدة ومزدهرة وسلمية ويقودها مواطنوها وتتحول إلى قوة ديناميكية في الساحة الدولية، وتتضمن هذه الرؤية مجموعة من القواعد، والطموحات، حيث احتلت آليات بناء السلم لمنع وحل الصراعات بجميع مستوياتها مكانة متميزة في طموحات الأفارقة خلال الـ ٥٠ عامًا القادمة. حيث تقع المسؤولية الكبيرة في تحقيق هذه الطموحات على كاهل المنظمة القارية التي تواجه بدورها مجموعة من التحديات الراهنة، والتي يتطلب بعضها اهتماماً فورياً في حين يمكن مواجهة البعض الآخر عبر عملية طويلة الأجل. وفي مقدمة القضايا الطارئة التي تتطلب اهتماماً عاجلاً وفورياً من الاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الأخرى في القارة، مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وتطرح المكانة التي تحتلها قضية مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ضمن طموحات الأفارقة في أجندة ٢٠٦٣، العديد من التساؤلات التي يمكن مناقشتها عبر التقرير الحالي، فمن ناحية ما هو واقع ظاهرة الإرهاب في القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة، هذا الواقع الذي أدى إلى تحول ظاهرة الإرهاب كأهم مهدد للأمن والسلام في

أفريقيا، وأصبحت مكافحتها لها أولوية في المناقشة ضمن جدول أعمال القمم الأفريقية؟، ومن ناحية أخرى، ما هي الجهود التي بذلتها المنظمة القارية لمواجهة ظاهرة الإرهاب والحيلولة دون انتشارها على نحو أوسع بين أرجاء القارة الأفريقية؟ ومدى فاعلية هذه الجهود ومن ناحية ثالثة، ما هو المتوقع لتفعيل أجندة ٢٠٦٣ في إطار مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فهل تنفيذ هذه الأجندة سيتضمن استراتيجيات جديدة لمواجهة الظاهرة؟.

أولاً: واقع ظاهرة الإرهاب في أفريقيا

تمثل ظاهرة الإرهاب إحدى العقبات الرئيسية أمام جهود السلام والتكامل الوطني وبناء الدولة والإدارة للتنوع في جميع أنحاء القارة. وقد شهدت القارة الأفريقية خلال الخمس سنوات الأخيرة صعوداً غير مسبوق للعمليات والجماعات الإرهابية بين ربوع القارة، فوفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٤، من بين أعلى خمسين دولة في العالم تواجه الأنشطة الإرهابية هناك ١٨ دولة أفريقية (١).

كما أكد مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٥، على أن جماعة بوكو حرام هي أكثر المجموعات الإرهابية فتكاً في العالم، وزادت أعداد الضحايا الذين قتلوا من جراء عملياتها، ويتركز النشاط الإرهابي في العالم بشكل كبير في خمسة دول في العالم، حيث تركزت ٥٧% من الهجمات، و٧٨% من الوفيات في هذه الدول، ومنها (العراق - نيجيريا - أفغانستان - باكستان - سوريا).

واحتلت الصومال المرتبة (٨) في مؤشر الإرهاب، وليبيا المرتبة (٩)، ومصر المرتبة (١٣)، فمن بين ٣٩ دولة تتعرض للإرهاب في العالم هناك (١٤) دولة أفريقية (٢).

وقد تطورت ظاهرة الإرهاب في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، وجاء هذا التطور عبر مستويين:

أ- استراتيجيات العمل

- لقد تصاعدت العمليات الإرهابية لجماعات بعينها، وغيرت جماعات إرهابية من استراتيجيات عملها سواء من حيث الأهداف أو المناطق الجغرافية حيث انضمت مناطق جديدة في القارة الأفريقية إلى حزام الأزمات، والعمليات الإرهابية. فلم تعد الجماعات الإرهابية تنسب إلى دولة بعينها بل تميزت العمليات الإرهابية لعدد من الجماعات بخروجها عن نطاق الدولة الوطنية إلى المحيط الإقليمي.
- كما تنامي الدعم بين الجماعات الإرهابية الإقليمية بعضها وبعض، سواء بتقديم المقاتلين أو التدريب أو الأموال.
- وتزايدت القدرات القتالية لبعض الجماعات الإرهابية التي أصبحت تفوق قدرات الجيوش الوطنية والدول، مع تزايد الترابط العالمي بين المنظمات الجهادية والإجرامية.
- مع اتجاه بعض الجماعات لمحاولة توفير أموال للإنفاق على أنشطتها، حيث تراوحت عملية توفير الموارد المالية ما بين الاعتماد على التمويل الذاتي عبر استغلال الأراضي والموانئ وحماية الضرائب والزكاة من المناطق التي تسيطر عليها الجماعة، وهذا ما اتبعته حركة شباب المجاهدين، فقامت بتصدير الفحم عبر ميناء كيسمايو، واعتمدت نظاماً ضريبياً.
- في حين لجأت جماعات إرهابية أخرى، لاستغلال الأموال من التجارة غير المشروعة، مثل تجارة المخدرات، والعاج، في تمويل أنشطتها.
- هذا فضلاً عن بروز جماعات إرهابية جديدة استغلت حالة الفوضى التي تعانيها بعض المناطق في القارة في تحقيق أهدافها. وقامت الجماعات الإرهابية بمزج من العمليات التي تركزت في الأقاليم (الغرب والشرق والشمال) وامتدادهم في منطقة الساحل الأفريقي.

ب- تصاعد العمليات الإرهابية

وكان أخطر هذه العمليات وأكثرها دموية تلك التي تبنتها جماعة بوكو حرام، وحركة شباب المجاهدين، وكذلك بعض الفروع المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هذا فضلاً عن الجماعات الإرهابية في سيناء والتي تنخرط في حرب حاسمة مع القوات المسلحة المصرية، وتنظيم داعش الإرهابي.

ورصد البحث الذي أعده معهد الدراسات الأمنية (ISS) في جنوب أفريقيا، والذي جمع خلاله البيانات عن جميع الهجمات الإرهابية التي أعلن عنها في أفريقيا بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٥، أشارت المؤشرات إلى أن هناك ٣٠ ألف أفريقي لقوا حتفهم خلال ألفي عملية إرهابية في ٣٣ دولة أفريقية خلال السنوات الخمس الماضية. وشهد عام ٢٠١٤ وحده ٩٠٠ من الهجمات التي لقي خلالها ما يقرب من ١٠ آلاف شخص حتفهم وأصيب عدة آلاف آخرون، مما يجعله العام الأكثر دموية للإرهاب في تاريخ أفريقيا الحديث، وفي هذا الإطار فقدت أفريقيا قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي كان من المقرر أن تتحقق مع نهاية عام ٢٠١٥ (٣).

في الوقت الذي أصبحت فيه مناطق مثل الشمال الشرقي من نيجيريا والصومال وشمال الكاميرون وليبيا وشمال شبة جزيرة سيناء وشمال مالي وجاريسا في كينيا، تفتقر لمقومات الأمن الإنساني والتنمية، فتعاني من سوء التغذية وافتقارها للتعليم الإلزامي وانتشار الفقر والجوع بمعدلات مثيرة للقلق.

فقد صعدت جماعة بوكو حرام من عملياتها منذ عام ٢٠١٤، وانتقلت بأنشطتها خارج الحدود النيجيرية، لتصبح تهديداً إقليمياً يزعزع استقرار دول غرب أفريقيا ومنطقة بحيرة تشاد، بل ومنطقة الساحل بأسرها.

وكان من أخطر عمليات جماعة بوكو حرام قيام التنظيم باختطاف أكثر مائتي فتاة من إحدى المدارس في شمال البلاد، وهجوم الجماعة على مدينة باجا وسيطرتها على القاعدة العسكرية المتعددة الجنسيات بعد فرار الجنود منها وقتلها ما يقرب من ألف شخص. هذا فضلاً عن مواجهتها مع الجيش النيجيري المستمرة، والتي تسببت في تراجع قدرات هذا الجيش، بل وتراجع مكانة نيجيريا كإحدى أهم الدول المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية في العالم أجمع.

وخلال عام ٢٠١٥ تغيرت استراتيجية بوكو حرام الإرهابية حيث تحولت الجماعة إلى تهديد إقليمي مباشر بعد أن عبرت الحدود النيجيرية، وشنها هجمات ضد أهداف في مدينة ديفا بالنيجر، وفي شمال الكاميرون، مما يشير إلى كون جماعة بوكو حرام تستخدم أراضي دول الإقليم كمسرح لعملياتها وفي ظل هشاشة الحدود، ووجود حاضنة مجتمعية ومتعاطفين مع هذه الجماعة في دول الإقليم تستطيع هذه الجماعة النفوذ والقيام بعمليات نوعية خطيرة ضد أي دولة.

وإلى جانب مساندته ودعمه للجماعات الإرهابية في أفريقيا، عمل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على القيام بعدد من العمليات كان آخرها كتيبة "المرابطون" التي يتزعمها الإرهابي الشهير مختار بلمختار في مالي في نوفمبر ٢٠١٥، بمهاجمة أحد الفنادق وقتل ٢١ واحتجاز رهائن، وكذلك مهاجمة فندقين ومطعم في بوركينافاسو في يناير ٢٠١٦.

وفي إقليم شرق أفريقيا، وعلى الرغم من نجاح القوات الحكومية المدعومة من القوات الأفريقية (أميصوم) في إضعاف حركة الشباب، هذا فضلاً عن حالة الانقسام التي تُعانيها الحركة وسلسلة الاغتيالات التي تعرض لها قادتها على مدى السنوات الأخيرة، لكن حركة الشباب لا تزال تسيطر على مناطق ريفية مثل ممر وادي جوبا الذي يؤدي إلى ميناء كيسمايو الجنوبي الاستراتيجي، كما سعت إلى تطوير استراتيجياتها العسكرية.

وبدأت بشن هجمات نوعية على القوات الأفريقية في داخل الصومال، وكانت أخطر هذه الهجمات في يونيو

٢٠١٥، والتي استهدفت قاعدة بشمال غرب مقدشو. وقُتل نحو ٥٠ شخصًا غالبيتهم من الجنود البورونديين، وكذلك هجوم آخر في بداية سبتمبر ٢٠١٥ نفذته الحركة على قاعدة عسكرية في منطقة جانال جنوب الصومال وقُتل خلاله خمسين جنديًا وقد خمسين آخرين على الأقل من قوات الاتحاد الأفريقي "أميصوم"، ونهبت الحركة مخازن الأسلحة الخاصة بالقاعدة العسكرية.

كما كشفت حركة الشباب من عملياتها الإرهابية عبر الحدود الصومالية الكينية خلال عام ٢٠١٥، وذلك ردًا على غزو كينيا للأراضي الصومالية في أكتوبر ٢٠١١، ومشاركتها الحالية ضمن القوات الأفريقية (أميصوم)، حيث تتركز عمليات الحركة الإرهابية في شمال كينيا، وكان أكبر هذه العمليات وأكثرها دموية، الهجوم على المركز التجاري ويست جيت في سبتمبر ٢٠١٣، والهجوم على جامعة جارسيا في أبريل ٢٠١٥ والذي أسفر عن مقتل ١٤٧ من طلاب الجامعة.

ولا يزال إقليم الشمال الأفريقي يمثل بيئة خصبة متاحة للجماعات المتشددة وتشمل هذه الجماعات تنظيم داعش، والميليشيات السلفية، وأنصار الشريعة في ليبيا، وأنصار بيت المقدس في مصر، وكتائب شهداء ١٧ فبراير، وكتائب عقبة بن نافع، هذا فضلًا عن المتشددين الإسلاميين المجهولين. فقد زادت نسبة النشاط الإرهابي من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، بمقدار ١١ مرة، مما يشير إلى زيادة تفضيل الانضمام إلى الجماعات المسلحة العنيفة، في مقابل تراجع الاهتمام بالانخراط في العملية السياسية منذ بداية الانتفاضات الشعبية، في ظل التوسع في القدرات التنظيمية للجماعات الإرهابية، وتزايد حوافز التجنيد في الجماعات المسلحة في الدول الهشة، فيصبح الانضمام إلى عضوية جماعة مسلحة لدى البعض ربما يمثل تعويضاً عن فشل الحكومات في معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية.

وقد تصاعدت العمليات التي قام بها تنظيم داعش الإرهابي في الشمال الأفريقي وخاصة في مصر وليبيا خلال السنوات الأخيرة، حيث اتخذت تحركات التنظيم بُعدًا إقليميًا في أحيان كثيرة.

وتعمل مصر على مواجهة الجماعات الإرهابية التي تستهدف القوات المسلحة وقوات الشرطة بجانب شخصيات سياسية في الدولة، ولا سيما في شمال شبه جزيرة سيناء، ومن بين هذه الجماعات من تعلن ولاءها لتنظيم داعش على غرار أنصار بيت المقدس التي أكدت تحالفها مع داعش في نوفمبر ٢٠١٤، وهدفها تكوين الدولة الإسلامية في سيناء بما أطلقت عليه "ولاية سيناء"، ومن هذه الجماعات من أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة على غرار كتيبة المرابطين، بينما بقيت عدة حركات غير منتظمة تعمل تحت السطح دون أن يعرف لها قائد أو لواء كتنظيم أجناد مصر.

أما ليبيا، والتي تُعاني من انتشار الفوضى منذ سقوط نظام معمر القذافي، فقد أصبحت مكانًا مثاليًا للجماعات الإرهابية، حيث تحولت إلى معسكر تدريب واسع وسوق ضخم للأسلحة الإرهابية، فقد أصبحت ليبيا سوقًا رئيسًا لتوفير السلاح للجماعات الإرهابية في أفريقيا فأسلحتها تصل إلى نيجيريا في الغرب كما تصل إلى السودان ومصر في الشرق. هذا إلى جانب تحولها إلى مركز لبعض الجماعات الإرهابية فقد شهدت ليبيا في التسعينيات بروز هذه الجماعات وكانت أشهرها الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة (LIFG) إلا أن جزءًا كبيرًا من مقاتليها عاد إلى أفغانستان، ومع الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، اشترك الكثير من الليبيين في القتال ضد القوات الأمريكية، فوفقًا لبعض التقديرات خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مثل الليبيون ثاني أكبر جنسية أجنبية قتلت بجانب الدولة الإسلامية في العراق.

ومع الاحتجاجات لإسقاط القذافي عاد الكثير من هؤلاء المقاتلين واستقروا في شرق ليبيا، وبمجرد اختفاء القذافي

من المشهد بدأت الفصائل التي عملت على إسقاطه في الصراع، وسيطر كل فصيل على المدن التي يتواجد فيها، وفشل المؤتمر الوطني العام الذي تم انتخابه في يوليو ٢٠١٢ في إعداد دستور جديد للبلاد، وهذا الوضع أدى لزيادة عدد النازحين إلى ما يقرب من نصف مليون، وبعد انتخابات عام ٢٠١٢، وأخرى عام ٢٠١٤، أصبحت ليبيا مقسمة إلى تحالفين كبيرين، في حين تسيطر مجموعة من القبائل على الأجزاء الجنوبية الغربية من البلاد على الحدود مع الجزائر والنيجر. وهناك بعض التقديرات تشير إلى سيطرة آلاف من الميليشيات المسلحة على مساحات واسعة من أراضي الدولة، أما التحالف الأول، هو تحالف القوى الوطنية الذي له تمثيل في طبرق ويتكون في معظمه من الكتائب الموجودة في الزنتان ويقوده الجنرال خليفة حفتر، أما التحالف الثاني فيقوده حزب العدالة والبناء الذي تدعمه كتائب مصراته. وفيما بين هذين التحالفين المتصارعين برزت الجماعات الإرهابية المدعومة من القاعدة أو داعش ومنها أنصار الشريعة ومجلس مجاهدي درنة المنتمي لتنظيم القاعدة.

وعلى الرغم من أن أنصار الشريعة يبدو أنهم يدعمون تنظيم القاعدة إلا أن العديد من فصائل الجماعة أعلنوا في أكتوبر ٢٠١٤ تحالفهم مع داعش، في حين ظهرت معلومات غير مؤكدة تشير إلى زيارة زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي لمدينة درنة في مارس ٢٠١٥، حيث يسيطر التنظيم على أجزاء من مدينتي درنة وسرت، وفي الأول من فبراير ٢٠١٥ قام تنظيم داعش بالسيطرة على أجزاء من غرب سبها، وخلال نفس الشهر قام التنظيم بإعدام (٢١) مصرياً في فبراير ٢٠١٥. ونجحت الأمم المتحدة في توقيع اتفاق بين الجماعتين الرئيسيتين في البلاد وتشكيل حكومة توافق وطني برئاسة فايز السراج في ديسمبر ٢٠١٥، حيث تواجه هذه الحكومة العديد من المشكلات، وعقدت أول اجتماع لها في يونيو الماضي.

أما تونس، فتشير تهديدات تنظيم داعش مخاوف كبيرة بين المراقبين، حيث تستهدف الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها خلال السنوات الأخيرة تدمير صناعة السياحة، وزعزعة استقرار الاقتصاد وتقويض أركان الدولة، وكان من أخطر الهجمات التي تعرضت لها مجزرة متحف باردو الوطني في مارس ٢٠١٥، وتنفيذ مجزرة أخرى بإحدى المنتجعات المعروفة بسوسة في يونيو ٢٠١٥، مما أسفر عن مقتل العشرات من المصطافين الأوروبيين.

ثانياً: تقييم الجهود الأفريقية لمكافحة الإرهاب

حرص القادة الأفارقة مع نهاية التسعينيات وفي إطار تطوير العمل الأفريقي المشترك، على تبني مبادرات لمكافحة الإرهاب، فأنشأت اتفاقية الجزائر لعام ١٩٩٩ والبروتوكول الإضافي لها ٢٠٠٤، وكذلك المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب، كما اتجه الاتحاد الأفريقي في مرحلة لاحقة نحو المشاركة العسكرية الفاعلة في مواجهة الجماعات الإرهابية بالاعتماد على قدرات مجلس السلم والأمن، وكانت التجربة الأولى لتعامل القوات الأفريقية مع الجماعات الإرهابية في الصومال وبمواجهة حركة شباب المجاهدين (٤).

كما وجه مجلس السلم والأمن اهتمامه بهذه القضية وتقديم توصيات لمفوضية الاتحاد حول سبل مواجهتها، وخلال القمة التي عقدها المجلس في نيروبي في سبتمبر ٢٠١٤، لبحث آليات مكافحة الإرهاب في القارة، ركز المسؤولون الأفارقة مناقشتهم على المشكلات التي تواجه تفعيل الدور الأفريقي في مكافحة الإرهاب، وقدموا توصيات لمعالجة هذه المشكلات أهمها تصديق الدول الأعضاء على آليات وقرارات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالإرهاب، وكذلك إجراءات معالجة نقاط الضعف التي تُعاني منها الدول الأفريقية والتي تجعل منها أهداف سهلة للجماعات الإرهابية، وتقوية الأطر القارية والإقليمية لتفعيل التعاون بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين دول الاتحاد فيما يتعلق بتبادل المعلومات

الاستخباراتية وفي إطار الآلية الإفريقية للتنسيق والتعاون ما بين المؤسسات الشرطة (أفريبول-AFRIPOL)، واقترحت كينيا إنشاء صندوق أفريقي لمكافحة الإرهاب، وانتهت القمة إلى إصدار إعلان يؤكد أن كل اعتداء إرهابي يستهدف بلدًا أفريقيًا يُعد اعتداءً على القارة بأكملها. وهو تطور مهم على طريق إنشاء نظام للأمن الجماعي الإقليمي ضد الإرهاب (٥).

وخلال الاحتفال بمرور ٥٠ عامًا على إنشاء المنظمة القارية في ٢٠١٣، أطلق القادة الأفارقة رؤية ٢٠٢٠، وهي وثيقة طموحة لـ "إسكات البنادق" وإنهاء الحرب في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، حيث تعتمد هذه الرؤية على قدرة أفريقيا على النجاح في معالجة الجذور المسببة للصراعات، ووضع حد للإفلات من العقاب والقضاء على القرصنة وأيضًا إدارة ومكافحة التطرف والتمرد المسلح والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والجرائم الإلكترونية، حيث يُعد نجاح رؤية ٢٠٢٠ مسألة حاسمة لتحقيق أجندة ٢٠٦٣، وخاصة فيما يتعلق بطموحات القضاء على الإرهاب والتطرف العنيف في القارة.

إلا أن تصعيد الهجمات الإرهابية في أفريقيا يمثل أكبر عائق أمام تحقيق قارة أفريقية خالية من الصراعات بحلول عام ٢٠٢٠، بما يعكس على أجندة ٢٠٦٣، فالإحصائيات في السنوات الخمس الماضية تُظهر أن الإرهاب يُمثل المشكلة الأكثر فتكًا في أفريقيا، وهو ما يتمثل في المزيد من الوفيات والقضايا الإنسانية أكثر من أي نوع آخر من الصراع. مما يطرح تساؤلات حول مدى فاعلية المبادرات التي تبناها الاتحاد الأفريقي لمواجهة ظاهرة الإرهاب في القارة؟.

فعلى مدار السنوات الخمسين الماضية، تركزت الجهود الأفريقية القارية لتعزيز السلام والأمن في معظمها على القضاء على الاستعمار، ومعالجة الصراعات المسلحة التقليدية، وفي هذا الإطار، اعتمدت الدول التي تعرضت للإرهاب في شمال أفريقيا خلال التسعينيات بشكل رئيسي على الجهود الوطنية لمكافحة الظاهرة، واستعانت في مرحلة لاحقة بالدعم الدولي عندما خرج الإرهاب عن نطاقه المحلي إلى الساحة الإقليمية.

وعند إنشاء الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢، لم تدرج مكافحة الإرهاب ضمن جدول أعمال المنظمة القارية إلا أنها حاولت تبني منظومة قوية لمكافحة الظاهرة، مع إطار معياري لهذه المكافحة، وتُمثل التحدي الرئيسي في كون الدول والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، وأحيانًا مفوضية الاتحاد لا تظهر إرادة سياسية كافية أو عزم على تنفيذ هذه المنظومة، ومعالجة الدوافع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الكامنة وراء الإرهاب.

فقد مرت سنوات طويلة قبل دخول اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب حيز التنفيذ فالدول التي صدقت على الاتفاقية أقل من ثلثي عدد الدول الأفريقية. بالإضافة إلى أن قليلاً من الدول الأفريقية التي أصدرت تشريعات وطنية وعدلت من أنظمتها القانونية والقضائية للتعامل مع الإرهاب (٦).

كما أن التوصيات العشر التي خرجت عن القمة الأولى والتي عقدها مجلس السلم والأمن في سبتمبر ٢٠١٤، واعتمدت تدابير بعيدة المدى تسعى إلى كشف اتجاهات الإرهاب والتأكيد على ضرورة التنفيذ العملي للخطط، لم تشهد متابعة ملموسة من جانب الاتحاد الأفريقي لتنفيذها، كما أن حلقات العمل لرؤية ٢٠٢٠ التي نظمت خلال العامين الماضيين أنتجت توصيات مبتكرة ومهمة لـ "إسكات المدافع" بحلول ٢٠٢٠، إلا أن تنفيذ هذه التوصيات لا يزال يُمثل مشكلة رئيسية وعلى هذه الوتيرة فمن الصعوبة تنفيذ رؤية ٢٠٢٠.

والإجراءات التي اتبعتها الاتحاد الأفريقي في مالي وكذلك في نيجيريا، بعد أن تبنت القمة ٢٤ تشكيل قوة إقليمية لمحاربة بوكو حرام، ما زالت كلها إجراءات ترتبط بزيادة الاعتماد على استخدام القوة للتصدي للإرهاب، تواجه هذه الإجراءات سلبات مختلفة، فعجز النظم الحاكمة يدفع بنمو الإرهاب في أفريقيا (٧).

ثالثاً: كيفية تطوير استراتيجيات مكافحة الإرهاب لتنفيذ أجندة ٢٠٦٣

في عصر أصبح الإرهاب التهديد الرئيسي للقارة الأفريقية وقد حل محل الحروب الأهلية، واتجهت معظم بعثات السلام الخاصة بالاتحاد الأفريقي الحالية لقتال مختلف أشكال الإرهاب، باتت المنظمة القارية أمام تحدي كبير لتنفيذ أجندة ٢٠٦٣. بما يشير إلى ضرورة تبني مجموعة الخطوات المهمة ومن أهمها:

- تحييد الدور الدولي، يبدو أن التدخلات الخارجية في القارة لا تؤدي إلى الحد من ظاهرة الإرهاب بل تؤدي إلى تصاعد الظاهرة حيث تتركز هذه التدخلات على الاعتماد على الأداة العسكرية ومن ثم لا تعالج الجذور المسببة للظاهرة، فقد اعتمدت الولايات المتحدة في تقديم دعم لمكافحة حركة شباب المجهدين في شرق القارة على القيام بعمليات اغتيال لقادة الحركة ولم تؤد هذه العمليات إلا إلى تصاعد قوة الحركة وقيامها بعمليات إرهابية نوعية أكثر خطورة .
- وكذلك لم يؤد التدخل الدولي بقيادة فرنسا في مالي إلى تراجع قدرات الإرهابيين بل أدى إلى تشتت الجماعات الإرهابية دون القضاء عليها وعودة ظهور هذه الجماعات في أوقات مختلفة.
- توفير التدريب والدعم اللوجستي لقوات مكافحة الإرهاب الأفريقية، فعلى سبيل المثال، فإن قوات "أميصوم" التي تواجه حركة شباب المجهدين في شرق أفريقيا تُعاني من مشكلات كثيرة تحد من قدراتها على القيام بمهامها، فحتى عام ٢٠١٤ كان التفويض الممنوح لهذه القوات هو حماية مؤسسات الحكومة الفيدرالية الصومالية، ولكن مع تصاعد عمليات حركة الشباب بدأت القوات الأفريقية في القيام بعمليات مكافحة الإرهاب بدون تفويض من الأمم المتحدة.
- كذلك تواجه هذه القوات أزمات خاصة بالتمويل وتنازع إرادات الدول، حيث تسعى كل من كينيا وإثيوبيا لتحقيق مصالحها في الصومال والضغط على هذه القوات لتنفيذ ما تريده الدولتين.
- وعلى الاتحاد الأفريقي أن يتخذ إجراءات جريئة للتأكد من أن الدول تتخذ الخطوات اللازمة على الصعيد الوطني لتنفيذ السياسات التي تعزز بشكل كبير محاربة الإرهاب على المستوى القاري، وبطبيعة الحال يجب على الاتحاد الأفريقي أيضاً أن يتأكد من عدم استخدام القادة الوطنيين قوانين مكافحة الإرهاب لقمع واستغلال المواطنين الأبرياء.
- ترتبط مكافحة الإرهاب بالنمو الاقتصادي والتنمية والبناء الشامل داخل كل بلد أفريقي، ويجب على كل الدول الأفريقية أن تتصدى وتعالج قضايا الفقر، والتفاوت في الدخل والثروة والاضطهاد الديني والاثني لأن كل هذه الظروف تعزز التطرف، وتجعل الانضمام إلى الجماعات المتطرفة خياراً جذاباً بالنسبة لكثير من الشباب في القارة.
- إن مسئولية مكافحة الإرهاب لا تقع فقط على عاتق المنظمة القارية، ولكن يجب أن تعي الدول الأفريقية جيداً أن التعاون الإقليمي قد يساهم بشكل فعال في التصدي لهذه الظاهرة، ولكن هذا التعاون يحتاج إلى إرادة سياسية وكذلك تهميش الخلافات القائمة بين الدول، والبحث عن أطر جديدة للتعاون والتكامل الأفريقي وخاصة على الجانب الاقتصادي بما ينعكس على الأحوال المعيشية لسكان القارة، وكذلك على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

قائمة المصادر

- (1) Adank Mulata, National Defence College, Kenya, Managing Peace and Conflict Issues in Africa, 22nd February 2016
- (2) Global Terrorism Index 2015, p.4
- (3) Peace in an age of terrorism: can the AU achieve Vision 2020?, 12 June 2015, <https://www.issafrika.org/iss-today/peace-in-an-age-of-terrorism-can-the-au-achieve-vision-2020>
- (4) نحو إنشاء صندوق أفريقي لمكافحة الإرهاب، وكالة الأنباء الجزائرية،
-<http://www.aps.dz/ar/monde/7416>
- (5) AU member states urged to implement PSC anti-terrorism measures, 22 September 2014, <https://www.issafrika.org>
- (6) John Mukum Mbaku, The African Union: Which way forward?, February 11, 2016, <http://www.brookings.edu/blogs/africa-in-focus/posts/2016/0>
- (7) Peace in an age of terrorism: can the AU achieve Vision 2020?, Op.Cit.